

قضية اقتيد عشرات من اللاجئين السوريين والمراقبين في ألمانيا لـ «خدمة» حاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم أثناء زهرته مع بطانته في إحدى المحميات الطبيعية، وذلك من دون أي أجر ولا تأمين صحي، ما مثّل فضيحة جديدة في سجلات حكام الخليج من جهة، والمؤسسات الغربية التي تبرم صفقات معهم على حساب حقوق الإنسان

حفلة شواء لمحمد بن راشد في ألمانيا لاجئون (بالسخرة) في خدمة «طويل العمر»

زياد مني

من النادر أن يعثر المرء على أخبار فضائح حكام الخليج أتباع الغرب الاستعماري في وسائل الإعلام/التضليل، إلا إذا كانت صحيفة أو مجلة تلوح بإمكانية ابتياع صمتها وغض الطرف عن فضائح، ما لم تحصل على دعم مادي وفق مقولة «أطعم التمسح بتسحي العين»! ضمن هذا الإطار، ننظر إلى أخبار فضيحة سيران (وفق قاموس المورد الأكبر) حاكم مشيخة دبي السيد محمد بن راشد آل مكتوم في ربوع محمية طبيعية في منطقة نيدرراين في ولاية نوردرين فستالين قرب بلدة نتقال والمطلة على بحيرة كركنكر، كما وردت في موقع صحيفة (راينش بوست أونلاين/ RP Online)، وموقع مجلة فوكس (Focus) أيام الخامس من آب والتاسع والعاشر منه.

ليس في رغبة «طويل العمر» أي أمر غريب، فهو في حاجة مستمرة إلى الراحة واستعادة قواه «إن لجسدك عليك حقاً» بعد قضاء أشهر طوال في حساب الصفقات والعمولات

الماضية والجارية والمستقبلية، التي ستحدد وجهة تطور «الدولة» المدينة. وأن يختار محمية طبيعية في قلب أوروبا أمر طبيعي أيضاً، حيث من المستحيل العثور على موقع مماثل في غابات الإسمنت في دبي، مع أننا كنا نتوقع تفضيل شيوخ الخليج الفارسي قضاء السيران في ربوع «الأم الحنون»، حيث مشيخاتهم كافة أكان اسمها إمارة أم دولة أم مملكة أم سلطنة، ليست أكثر من دائرة في وزارة الخارجية البريطانية.

على أي حال، المشكلة تكمن في أن قوانين المحميات الطبيعية في ألمانيا تمنع إشعال النيران فيها، و«طويل العمر» طلب من الشركة المعدة لسيران والمنفذة له واسمها إيفنت أجناتور (Event Agentur) ضمان شيء اللحوم، طلب السماح جاء في رسالة مباشرة من سفارة دولة الإمارات في برلين إلى وزارة الخارجية الألمانية.

الآن قد «يتوهم» مشكك في أن سبب منح مجلس المدينة الإذن لسيران «طويل العمر» هو المال! لكن رئيس

قضية

عمل الفلسطينيين في المستوطنات «جريمة» عن سابق اضطرار!

بينما يخاطر شباب

فلسطينيون بارواحهم لتنفيذ عمليات طعن بالسكاكين، والتي تنتهي عادة باستشهادهم. يعمل عشرات الآلاف داخل المستوطنات التي يقتل مستوطنوها أبناء شعبهم. تحت سيف الاضطرار، وصمت يد السلطة التي تنقن الضرب بها في ما يعينها

رام الله - مهي رضا

لم تتوقع الحاجة الفلسطينية ندى عودة (أم صقر)، من بلدة قصرة، جنوب شرق نابلس، أن يكون الذي يقود الجرافة العسكرية للعدو الإسرائيلي ويغرس أنيابها في أرضها، هو شاب فلسطيني من قرية مجاورة. الصدمة نفسها ارتسمت على وجوه العشرات من أهالي البلدة الذين انتفضوا للدفاع عن أرضهم وحمايتهم من المستوطنين والجنود. بدا ذلك الشاب متوتراً لا يقوى على الكلام، وسط الغضب الذي انفجر من حوله، فيما كان جنود العدو يحاولون أن يردعوا الأهالي عن الوصول إليه. ولم يكن يملك الكثير من الكلام ليبرر موقفه، فاكتمى بأن أوقف الجرافة في مكانها وغادر المكان بسرعة.

طلب الشيخ من الشركة الممّدة لسيران والمنفذة له ضمان شيء اللحوم (من الإنترنت)

في العقد، فاتصلت برئاسة بلدية فيرنز القريبة، طالبة المساعدة في توفير أيد عاملة. ولأن سلطان رأس المال لا حدود له، اتصلت بلدية فيرنز بماوى لاجئين يضم سورين وعراقيين وأفغاناً، طالبة توفير عمال منهم للشركة. المسؤولون عن

بلدية البلدة نفى ذلك، مع تأكيد الصحيفة أن ثروة الشيخ الشخصية تبلغ نحو 12 ألف مليون دولار! عندما بدأت الشركة المتخصصة بإعداد متطلبات «طويل العمر»، تبين لها عدم توافر أيد عاملة كافية لإنجاز واجباتها ضمن المدة المحددة

الفلسطيني»، عدد العاملين في المستوطنات وفلسطين المحتلة مجموعين تجاوز 105 آلاف حتى نهاية 2014. ويتوزع العاملون الفلسطينيون في المستوطنات على أربعة قطاعات رئيسية: البناء، يعمل فيه ما نسبته 55%، وعدد هم يصل إلى نحو 11 ألفاً، والقطاع الزراعي، وهو قطاع موسمي يعمل فيه حوالي 6 آلاف شخص غالبيتهم من النساء، أما القطاع الثالث فهو الصناعة، ويتركز في منطقة سلفيت والخان الأحمر، لكون المستوطنات المقامة هناك صناعية، ولا يتجاوز عددهم ثلاثة آلاف، والقطاع الأخير الخدمات، وهو الأصغر.

لكن مصادر نقابية فلسطينية لفتت إلى أن عدد العاملين في

في اليوم الثاني تكرر المشهد، ولكن مع مفارقة بسيطة: أتى الجنود بسائق عربي من داخل «الخط الأخضر»، فيما لم يتردد الأخير في سلوك يرفضه فلسطينيو الـ 48. في شهر سلاحه وإطلاق النار على جمهور أهالي قصرة.

لكن أهالي البلدة المتاخمة لمستوطنة «مجداليم» المقامة على مدخلها، لم يهتموا لرصاصات ذلك السائق، وانقضوا على الجرافة العسكرية وحطموا زجاجها، قبل أن يفزع جنود العدو ويجبروا الأهالي على ترك المكان بعد إعلانه «منطقة عسكرية مغلقة».

ظاهرة عمل الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة عام 1967 ليست جديدة، لكن اللافت هو تنامي هذه الظاهرة وازدياد أعداد العاملين فيها، بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة التي توصلهم إلى طرق مسدودة، فضلاً عن غياب السلطة عن تقديم حلول لهم.

والعمل في المستوطنات لا يحظى بقبول شعبي عام، على عكس العمل داخل فلسطين المحتلة، الذي كان سبيل العيش الوحيد للفلسطينيين قبل مجيء السلطة الفلسطينية عام 1948. كذلك تتباين الأرقام حول عدد العاملين في مستوطنات العدو. فوفق «الجهاز المركزي للإحصاء

ماوى اللاجئين سألوا النزلاء إن كان بينهم متطوعون لعمل ما لم تفصح عنه، فاستجاب أكثر من عشرة أفراد، وهو العدد المطلوب، من سوريا والعراق، إذ رأوا في الطلب مناسبة لتغيير ملل الأجواء القاتمة التي يعيشونها في الماوى المؤقت منذ

المستوطنات أعلى بكثير من الأرقام الرسمية، وقد يتجاوز وحده سقف 40 ألف فلسطيني، منهم نحو 30 ألفاً حاصلين على تصاريح عمل من العدو.

ويدرك العاملون في المستوطنات أن عملهم غير مرغوب فيه وطنياً، ولكنهم تحت سيف الحاجة لا يابهون بجل التحذيرات التي تطلقها السلطة (كالتهديد بالاعتقال وبالغرامات)، وذلك بغض النظر إن كانت شكلية أو لا، خاصة أنه ثمة 38 ألف فرصة عمل هي حاجة أراضي السلطة سنوياً، لكن ما توفره الحكومة ومعها القطاع الخاص لا يتجاوز ثلث هذا الرقم، فضلاً عن إقرار مبلغ 1450 شيقلاً (ما يعادل 380 دولاراً) كحد أدنى للاجور في الأراضي الفلسطينية، وهو مبلغ لا يغطي احتياجات الأهالي، خاصة في الضفة.

لكن مقارنة بسيطة تبين أن متوسط أجر العامل في أراضي السلطة يبلغ نحو 2400 شيقلاً شهرياً (630 دولاراً)، فيما متوسط الدخل للعمل في المستوطنات يصل إلى نحو 3500 شيقلاً (920 دولاراً)، كذلك يصل متوسط الدخل داخل فلسطين المحتلة إلى نحو 7 آلاف شيقلاً (1830 دولاراً). مع ذلك، أجر الفلسطينيين في المستوطنات، مع أنه أعلى من أراضي السلطة، يبقى أقل من نصف

أجور المستوطنات أفضل من أجور أراضي السلطة، وأجور الأعلى 48